

اتجاهات الشخصية العراقية إزاء المواطنة والهوية الوطنية (دراسة مسحية)

أ. م. د. كامل القيم*
أكاديمي وباحث من العراق

* أستاذ الاتصال - كلية الفنون
الجميلة - جامعة بابل.

مقدمة

عبر الاستطلاع العلمي المنظم بالملاحظة وما تنشره وسائل الإعلام والحراك السياسي والاجتماعي، الذي يزخر به الشارع العراقي، وجدنا أن هناك ضعفاً في الشعور بالمواطنة لدى المواطن العراقي، وأن لهذا المنحى أسباب مختلفة، وأيضاً لها نتائج خطيرة على مستوى الولاء الوطني والشعور بالوحدة الوطنية، لذا فإن موضوع الدراسة يتحرى الآتي:

- 1 - كيف يشعر المواطن العراقي المرتفع التعليم بالمواطنة، وما دوافع ومسببات ذلك الشعور.
- 2 - كيف يرى أفراد عينة البحث الأسباب التي تضعف عامل المواطنة لدى العراقيين.
- 3 - ما هي أبرز الظواهر التي تشجع على ضعف المواطنة؟
- 4 - ما هو رأي العينة بأدوات ومناشط ترسيخ المواطنة في العراق؟

تلك الأسئلة وغيرها من مفاتيح الموضوع، يرى المركز أن من المهم أن نصل بها إلى إجابات واقعية وليست تصورية، لأننا نعتقد أن اعتقادات وأحكام الشارع العراقي هي النابض والمقياس الحقيقي لواقعية خطورة الظواهر التي تعترى البلد، ومن الأخطاء الكبرى التي تؤشر على السياسيين في العراق التجاهل التام لقياسات الرأي العام واتجاهاته نحو الأمور والشؤون العامة ومنها المواطنة. لذا نرى أن هذه الدراسة ماهي إلا رؤية

كشفية واستطلاع أولي لما يحمله الشارع العراقي لموضوعة المواطنة، والتي نراها كمركز من أخطر ما يهدد العراق في الوقت الراهن.

تم استخدام استمارة استطلاع مكونة من 7 أسئلة، لكننا نعتقد أنها مناسبة لأهداف الدراسة ونستطيع بمؤثراتها أن نتلمس إحساس واتجاهات المواطن العراقي نحو الكثير من المفاتيح السياسية والشؤون العامة، وعززت الاستمارة بتعليمات الاستخدام، تم توزيع أكثر من 1000 استمارة على رقع جغرافية من مدينة بغداد وضواحيها، مستهدفة قادة الرأي من المتعلمين تعليماً عالياً، وأصحاب التأثير والحراك الثقافي والفكري، كأساتذة الجامعات وإعلاميين وطلبة الجامعات وكبار الموظفين وبعض السياسيين، وبعد استرجاع الاستمارات تبين أن بعضها غير صالح للفرز العلمي، بسبب عدم استكمال الاستمارة أو بسبب ترك أسئلة أو العبث بالاستطلاع، ومن بين 1000 استمارة تم الاعتماد علمياً على (842) استمارة فقط، وتم رفض الأخرى للأسباب المذكورة. استغرق العمل الميداني^(*) في توزيع الاستمارات والعد الإلكتروني واليدوي ما يقرب شهر (اعتباراً من 15 / 9 / 2011 ولغاية 15 / 10 / 2011)، وتم توزيع الاستمارات بطريقة العينة العشوائية بعد التأكد من شخصية المبحوث فيما يتعلق بمستوى التعليم والمهنة وللذكور والإناث. وكانت المناطق التي تم تويج الاستمارات فيها هي:

(*) تم إجراء إجراءات صدق وثبات الاستمارة، وقد تم إجراء اختبار قبلي على عدد من المبحوثين بلغ عددهم 40 مبحوث يحملون خصائص العينة وذلك لتجريب صلاحية الاستمارة والوقف عند مشكلات صياغتها عند المبحوثين، وتم التعديل وفق ذلك ومن ثم تم الاطمئنان على الصحة العلمية وما تحققه من أهداف للدراسة (فريق العمل).

الكاظمية، حي الرسالة، الأعظمية، شارع فلسطين، وزارة التخطيط، الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، الشعلة، الجامعة المستنصرية / مجمع باب المعظم التعليمي / جامعة النهرين / الزعفرانية / حي الجهاد / مجلس النواب العراقي (النواب حصراً) الغزالية / حي الجوادين / كلية التمريض... الخ

أولاً: الهوية الوطنية والذات الثقافية

من أهم إحدى المخرجات والظواهر التي خرجت بها تكنولوجيا الاتصال المتصاعدة، التساؤل الذي يمكن أن يطرح في كل حين؟ متى تصبح وسائل الإعلام أداة من أدوات الوحدة الوطنية، ومتى تصبح مشظية لها؟ وهكذا كان المنظرون قد عجزوا في إيجاد مخرج من ذلك التناقض اليومي، الذي يؤشر على وسائل الإعلام - وبالأخص في الدول الناشئة الديمقراطية - إذ في

والعراق البلد الذي مملكته الهوية الوطنية، وقد سار عبر حضارات عريقة وموغلة القدم دون ارتجاج أو تلويح بفقدان أو ضعف في بناءه الوطني.

الغالب تصاب بالوصاية من إحدى أطراف الصراع أو التدخل الخارجي أو الدول والقوى المحيطة أو الكبرى، وهكذا يروي لنا التاريخ الكثير مما عملته وسائل الإعلام على تفتيت البناء الاجتماعي للمجتمعات السريعة التغيير والمتعددة الأثنيات والأديان والقوميات، كما حدث في مرحلة التغيير في (يوغسلافيا، وأوكرانيا، وإيران، والصين، وجمهورية الاتحاد السوفيتي السابق والسودان . . . والقائمة تطول.

والعراق البلد الذي مملكته الهوية الوطنية، وقد سار عبر حضارات عريقة وموغلة القدم دون ارتجاج أو تلويح بفقدان أو ضعف في بناءه الوطني، ويمكن أن نلاحظ هذا المؤشر الذي يتصاعد ويرواح ويتراجع تبعاً للقوى، التي تدير استراتيجية السياسة في العراق على الجانب الحركي الميداني أو على مستوى العمل الدعائي (البديل).

والعراقيون وبحسب الدراسات الميدانية يروا أن إحدى أكبر المخاطر التي تحيط بمستقبلهم، هو أزمة الهوية الوطنية والذات الثقافية - في وسط التلوين الذي عصفت بمنظومة الثقافة والموروث والولاء للوفاد أو المتحزب - ، لذا فإن الشعور بالمواطنة والانتماء بات يهدد بعوامل لا شعورية، ربما أصابت ما أصابت من الجيل الحالي، الذي يعيش أعتى لحظات التغريب، فعوامل الانتماء أشبه بالمعطلة والنائمة، وعوامل اللا انتماء تسرع وتراكم من عصفتها الثقافي والسلوكي باتجاه وضعه إلى مستوى السياق أو

لم يلحظ السياسيون والاجتماعيون مقدار ضياع الهوية وتراجع الانتماء الوطني والتشبث بالرمزية العراقية.

القانون أو الحتمية الاجتماعية، والكل يجمع على أن السير بتلك الكيفية لم يعد قابل للمعالجة، في وقت لم يلحظ السياسيون والاجتماعيون مقدار ضياع الهوية وتراجع الانتماء الوطني والتشبث بالرمزية العراقية، أرضاً أم شخصاً أم بيئة دينية أم حضارية أم عروبية . . ليس المهم التصنيف بقدر مقدار التفتيت والتشظي الذي يتسع يوماً فيوماً، ويتعزز بأخطاء السياسيين وتصريحاتهم النارية.

ثانياً: تدعيم المواطنة والوحدة الوطنية

لا بد من الإشارة إلى أن محاولة تعميم أسس الحكم الصالح عبر استخدام معايير موحدة، قد تحمل بعض التعسف الذي ينتج عن عدم احترام

الخصوصيات الثقافية، والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين المجتمعات والدول، لذلك يجب أن نكيف معايير الحكم الصالح مع حالة البلد أو المناطق على الأقل، إذ تختلف الأولويات بحسب تاريخ وتراث وثقافة ومستوى تطور هذه البلدان، وهذا التكيف للمؤشرات والمعايير ضروري للانتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى ابتكار الآليات العملية التطبيقية، التي تسمح تدريجياً بتطوير الإدارة والحكم، وترفع من مستويات المحاسبة والمساءلة والمشاركة والشفافية، ومن أجل المعرفة العملية لعملية الانتقال إلى مرحلة الحكم الصالح، لا بد من التعرف على خصائصه وتمثل بالآتي:

- وجود شرعية للسلطة نابعة من سلطة الشعب.
- وجود المواطنين في قلب عملية صنع القرار.
- وجود برامج مركزها المجتمع وتقوم على الإصغاء للمواطنين.
- التكيف السريع من قبل الإدارة العامة مع حاجات المواطنين في تحديد التمويل العام واتجاهات إنفاقه. وقد تم استنباط من هذه المقومات الأساسية الأربع معايير تشكل مؤشرات على صالحية الحكم، وتتنوع هذه المعايير بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، ومن أمثلة هذه المعايير:

1. سيادة القانون

المقصود به هنا مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء، والعمل على إيجاد وبناء صيغة حكم مستقرة وذلك عن طريق الاستقرار السياسي والسلم الأهلي، وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلمياً ودورياً، من دون اللجوء إلى العنف، ومن دون تهديد الاستقرار السياسي والأمني، وهذا يتضمن نوعاً من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية - السياسية، على قواعد التنافس وقبول الربح كما الخسارة وعلى تنظيم الحياة السياسية، على أسس تنافسية حرة سليمة وتحكمها الانتخابات الدورية والإطار الدستوري وعمل المؤسسات.

2. تحقيق حاجات الجمهور

تنفيذ المشاريع التي تلبى وتحقق حاجات الجمهور، مع الالتزام الأكيد

والصارم بتوظيف الموارد الوطنية بالشكل الأمثل والرشيد، في ضوء معايير الاقتصاد كتقليل التكلفة مع مراعاة الجودة والكفاءة، كحسن استخدام الموارد للحصول على أفضل المخرجات كماً ونوعاً بأقل المدخلات، والفعالية عن طريق إنجاز الأهداف في ضوء النتائج المرجوة والمحقة لعمل ما .

3. المساواة

أن تتوفر للجميع الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم، العدل الاجتماعي لجميع المواطنين فتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة، من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي .

4. المصلحة العامة

التوجه نحو تحري إجماع واسع حول مصلحة الجميع، والتوسط فيما بين المصالح للوصول إلى إجماع كبير، حول ماذا يعني النفع العام للوطن والنفع العام للجماعات المحلية؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك؟

5. حسن الاستجابة

بمعنى قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع دون استثناء، وتعني وجود إطار زمني ملائم يتم فيه تقديم المؤسسة لخدماتها وقيامها بعملياتها، وهذا يعني بالضرورة وجود تفاعل كرده فعل المجتمع تجاه القرارات والعمليات، وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة من هذا المجتمع وتعديل عمليات التنفيذ أو أطر القرارات بناء على هذا المرجع .

6. الرؤية الاستراتيجية

يمتلك القادة والجمهور منظوراً واسعاً للحكم الصالح والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور. تتحدد الرؤية التنموية من قبل مؤسسات المجتمع والدولة عن طريق منظور بعيد المدى لعملية التطوير المجتمعي والحكم الصالح والتنمية البشرية، مع توفير الوضوح في رسم البدائل واختيار الأفضل من بينها الذي يأخذ بالاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية .

7. المشاركة

وتعني المشاركة حق الجميع بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس المنتخبة، وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والانتخاب، والحريات العامة بشكل إجمالي ضماناً لمشاركة المواطنين الفعالة ولترسيخ الشرعية السياسية.

8. الفصل المتوازن للقوة بين السلطات

ويقتضي ذلك ضرورة وجود ثلاث سلطات أساسية في النظام السياسي، وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وأن تتمتع كل سلطة منها بصلاحيات واختصاصات أصيلة ومحددة في القانون الأساسي (الدستور)، بالإضافة إلى أن تتمتع كل سلطة منها باستقلال نسبي عن الأخريات في عملها، وفي آليات اتخاذ القرارات، وبما يسند لها من صلاحيات، ولا يجوز استئثار أي سلطة من السلطات الثلاث سابقة الذكر بصلاحيات مطلقة في تنفيذها للمهام الموكلة لها.

9. الدور الاجتماعي والوطني لوسائل الإعلام في العراق

تشكل اليوم وسائل الإعلام وبكل إشكالها تحديات خطيرة إمام رسم السياسات الوطنية والمتغيرات الديمقراطية وكل إشكال التربية والوعي المجتمعي، باعتبارها غدت المدرسة اللحظية المتقلبة بين الإحداث والأفكار وبين المتلقي، وكأداة للملاحقة الدائمة لكل إشكال التغذية السلوكية والفكرية والعاطفية، ومن هذا المنطلق كانت المتغيرات التي انطلق بها الإعلام الفضائي أو ما يسمى (الإلكتروني)، ليس فقط مجالاً أرحب للحرية في تناول وتداول المعلومات والأفكار، بل غدت أيضاً مجالاً خصباً لزرع الأفكار التي من شأنها أن تضع بذرات، وأن تُديم البغض والعنف والثورة على منظومات اللحمة الوطنية والموروث وأمنه الثقافي والقيمي.

ومن منطلق القوة التي تعاضمت بعد هذا التسارع وتلك الاعتمادية على وسائل الإعلام باعتبارها النافذة المفتوحة الجديدة التي ظهرت بعد سقوط النظام، وإذا كان للمجتمعات الأخرى قد انتظمت مع طبيعة ذلك التسارع والكثافة، فإن المجتمع العراقي لازال يعيش نشوة التلقي لكل ما هو مثير ومعبّر ومتجدد، سواءً أكان ذلك من قبيل الأخبار والتقارير أو من

**المجتمع العراقي لازال يعيش
نشوة التلقي لكل ما هو مثير
ومعبّر ومتجدد.**

**حولت وسائل الإعلام المحلية
منها والوافدة إلى مصانع
لتشكيل الرأي والاتجاهات،
بعضها يذهب بالمجتمع إلى
قيود نفسية وعاطفية**

قُبيل الأفلام والبرامج الحوارية وصور وكلمات ،
هذه المعطيات المتواترة تكون لها في الغالب أجنداث
تتراوح بين السياسة والثقافة والدعاية في رسم صور وتشكيل
اتجاهات الرأي العام نحو القضايا المختلفة . فلا تزال
بعض الصحف ووسائل الإعلام المحلية تنظر إلى المتلقي

نظرة (السجين السابق)، الذي لا يتعرض إلى قناته، وهي تسير بهذا
الافتراض لاغيةً الفهم الحقيقي والواقعي الذي تسير بها عمليات التعرض
إلى وسائل الإعلام المختلفة، فضائية أم أخرى مسموعة أم مقروءة من وجهة
النظر الخاصة، نرى من المفيد أن تُراجع الملفات الإعلامية بشكل شامل
ومعمق، وعلى أساس تفهّم جملة من اعتبارات التغيير منها: الحتمية التقنية،
وشبوع الديمقراطية وحق الإنسان بحرية تداول المعلومات، وإخضاع العمل
الإعلامي للسلوك العلمي الميداني وللتنمية والتحضر.

وبذلك تحولت وسائل الإعلام المحلية منها والوافدة إلى مصانع لتشكيل
الرأي والاتجاهات، بعضها يذهب بالمجتمع إلى قيود نفسية وعاطفية،
والأخرى تُترجم أجنداث وخرائط مجتمعية يراد منها وبحسب (نظرية
القطع)، أن تتولى أو تسلك سلوكاً يبتغيه من يملك أو يتحكم بهذه القناة أو
تلك. وبذلك يعيش المشهد العراقي حرباً ناعمة بين من يريد هذا أو ذاك
(كتل وحكومات وأشخاص وتيارات وجهات إقليمية)، كان لها الإعلام
ووسائله أسهل الطرق للنفاد إلى تشكيل وصناعة رأي عام يُعيق في أحيان
كثيرة جهود الدولة باتجاهات متعددة.

وكانت الأدبيات السياسية تذكر في أولوياتها لنظم الأفكار الانتقالية (الأمن
النفسي والاتجاه الإيجابي)، كإحدى أعمدة الديمقراطية الشاملة للبلدان قيد
الاندماج مع حالة الانصياع إلى قوة الرأي العام بطرق مشروعة ودستورية،
وهذا بمجمله يركز على وحدة متكاملة من القوى التي تساعد ممكناته
وتتلخص بالآتي:

**الإعلام ووسائله أسهل الطرق
للنفاد إلى تشكيل وصناعة
رأي عام يُعيق في أحيان كثيرة
جهود الدولة باتجاهات
متعددة.**

- وجود الرغبة الحقيقية من المجتمع وقادة الرأي والساسة
في التغيير الإيجابي الفعلي.
- قوة وشفافية وسائل الإعلام، وهنا القوة تعني التعدد
والتمثيل العادل لمناطقياً وفئوياً، أي ضمان التأثير

العادل، وهذا يتم بالانصياع إلى جملة من الضوابط التشريعية للعمل الإعلامي، بالإضافة إلى الوعي بأهمية مقدار إفادة الرسالة وضررها على الآخر. معززة بالكشف والوضوح لصيانة ديمقراطية ناشئة.

- الوعي الاجتماعي للحقوق الديمقراطية ومنها ضرورة الكشف والشفافية والشجاعة في معالجة الملفات المتعلقة ببناء الدولة دستورياً، ومنها قيام الانتخابات سواء أكانت النيابية أم المحلية.
- صيانة المجتمع من كل ما من شأنه أن يثير البغضاء والطائفية والعنف والإرهاب والفساد والخمبول الفكري . . . وكل ما يسلط على العاطفة والعقل من رسائل تثير أو تمجد ذلك.

ثالثاً: عرض الجداول وتحليل البيانات

جدول (1)

يبين اتجاهات العينة نحو شعور العراقيين بالمواطنة في الوقت الحاضر

ت	الاختيار	ت	%	المرتبة	الملاحظات
1	جيد جداً	57	6,76	الرابعة	
2	متوسط	295	35,03	الثانية	
3	ضعيف	320	38,00	الأولى	
4	ضعيف جداً	170	20,19	الثالثة	
	الإجمالي	100			

عن طريق الجدول 1 يتبين لنا إجابات العينة، أن شعور المواطن العراقي نحو المواطنة في العراق في الوقت الحاضر، كان قد ارتفع في اختيار (ضعيف) بتكرار قدره 320 أي بنسبة (38%) من مجمل عينة البحث، وأجاب ما نسبته (35,03%) بتكرار قدره 295 على أنه متوسط الضعف، بينما كان ما نسبته (20,19%) من المبحوثين قد وجدوا أن الشعور بالمواطنة لدى العراقيين ضعيف جداً، أما نسبة المتفائلين فقد كانت قليلة جداً وحصلت على 57 تكرار وبنسبة (6,76%) من مجمل عينة البحث، ويعد هذا المؤشر على الآتي

أن الشعور بالمواطنة من وجهة نظر العينة ضعيف جداً، وجاء بالمرتبة الأخيرة وبفارق كبير (ينظر الجدول والشكل).

- 1 - هنالك شعور سائد وغالب على أن المواطنة في العراق، ومن وجهة النظر العامة للرأي العام ضعيفة وضعيفة جداً.
- 2 - المتوسط الذي حصل على 295 تكرار من أصل العينة البالغة 842، قد وضع ذلك كجزء من الأمل في وجود مواطنة والسعي لتأصيلها حتى في ورقة الاستطلاع.

جدول (2)

يبين توزيع إجابات العينة والنسب المئوية لعوامل ترسخ المواطنة جيدة جداً

ت	الاختيار	ت	%	المرتبة	الملاحظات
1	النظام	20	35,08	الثانية	
2	الحفاظ على المال العام	7	12,28	الثالثة	
3	الالتزام بالقوانين	4	7,01	الرابعة	
4	الاعتزاز بسيادة العراق	23	40,35	الأولى	
5	التفاني في العمل	3	5,26	الخامسة	
	الإجمالي	57	100		

عن طريق جدول 2 يتبين الآتي:

- 1 - حصلت فقرة الاعتزاز بسيادة العراق أعلى نسبة من التكرارات من قبل العينة، التي أشارت إلى أن المواطنة تسير بشكل جيد جداً، وأن عوامل الجواب لتلك الفقرة كانت لـ (35,40%) بتكرار قدره 23 كان الاعتزاز بسيادة العراق، و(35,08%) بتكرار 20 كان للنظام.
- 2 - إما ما يتعلق بالحفاظ على المال العام فقد حصل على 7 تكرار بنسبة 12,28%
- 3 - تلاه الالتزام بالقوانين ومن ثم التفاني في العمل بالمرتبة الرابعة والخامسة... بحسب الجدول (2).

أن أكثر ما يחדش الشخصية العراقية، هي السيادة الوطنية وضرورة الاعتزاز بها ومن ثم النظام، سواء أكان باحترام الدستور وبالسلوك السياسي أو الاجتماعي.

- 4 - تدل بوصلة الإجابات أن أكثر ما يחדش الشخصية العراقية، هي السيادة الوطنية وضرورة الاعتزاز بها ومن ثم النظام، سواء أكان باحترام الدستور وبالسلوك السياسي أو الاجتماعي، بمعنى الالتزام بالقوانين كجزء من العدالة الاجتماعية التي تحقق المواطنة الحققة.

جدول (3)

يبين توزيع إجابات العينة على مسببات ضعف المواطنة

ت	الاختبار	إجابة العينة				الملاحظات
		لا		نعم		
		ت	%	ت	%	
1	قوات الاحتلال	536	13,93%	249	10,15%	الثالثة
2	القادة السياسيون	642	16,68%	143	8,67%	الأولى السابعة
3	الأحزاب المنتفذة	591	15,365%	194	11,77%	الثانية السادسة
4	عدم وضوح التغيير	522	13,56%	263	15,95%	الثانية السادسة
5	ضعف مركزية الدولة	555	14,42%	230	13,95%	الرابعة الرابعة
6	القصور التربوي	432	11,22%	353	21,41%	الأولى السابعة
7	تراكم المشكلات يعزز ذلك الشعور	569	14,79%	216	13,10%	الثالثة الخامسة
	الإجمالي	3847	100%	1648	100%	

عن طريق جدول 3 يتبين الآتي:

1 - إن سبب ضعف المواطنة بحسب إجابات العينة، كانت بالمرتبة الأولى مرده إلى (القادة السياسيون) بخلافاتهم وبملفات الفساد، التي علقت ببعضهم وبعدم احترام أرادة الشعب العراقي للعيش بحرية وكرامة.

المرتبة الثانية من إجابات عيمة البحث، والتي يعتقدون أنها سبب في ضعف المواطنة كانت الأحزاب المنتفذة (المشاركة في العملية السياسية)، بعدما شكلت لها سلطات خاصة داخل المؤسسات، وبالتالي كان الحزب هو الأهم وهو الأسمى:

1 - دون العراق، وهذا ألقى بظلاله على شعور المواطن، بعدم الألفة مع القرارات ومع التفاعل السياسي اليومي الذي تضطلع به تلك الأحزاب.

2 - تراكم المشكلات والأزمات التي تعصف بالبلد بشكل دوري، خلف وراءه حالة من الجمود واليأس والقنوط لدى المواطن العراقي.

3 - أشارت العينة إلى ضعف هيبة ومركزية الدولة القت بظلالها على الشعور الجماهيري بالمواطنة، وغذت فيه الكسل فيما يمكن أن يشارك، فهو يرى أن مركزية الدولة غائبة ومفقودة، وبالتالي ستكون المواطنة أشبه بالأمنية والسراب إذا لم يوجد ما يغذي ذلك الشعور.

أشارت العينة إلى ضعف هيبة ومركزية الدولة القت بظلالها على الشعور الجماهيري بالمواطنة، وغذت فيه الكسل.

4 - جاءت قوات الاحتلال وما تخلفه من انتهاكات وتلاعب بالقرار السياسي ومقدرات العراق، قد ولد حالة من اليأس والقنوط والفوضى التي سارت بالمواطنة إلى التشتت والضياع.

5 - جاءت عدم وضوح أفاق للتغير، والقصور التربوي بالمراتب الأخيرة من سلم الموافقة، بحسب نظر العينة (انظر جدول وشكل 3).

جدول (4)

يبين أبرز الظواهر التي تراها العينة تضعف المواطنة

ت	الاختيار	ت	%	المرتبة	الملاحظات
1	تفشي الفساد	615	34،34	الأولى	
2	المحاصصة السياسية	435	17،22	الثانية	
3	تدخل دول الجوار	318	12،58	الرابعة	
4	ضعف الخدمات	287	11،36	الخامسة	
5	وسائل الإعلام	111	4،39	السابعة	
6	تردي الثقافة	106	4،19	الثامنة	
7	قوى الاحتلال	363	14،37	الثالثة	
8	إهمال التاريخ والرمز الوطني	49	1،97	التاسعة	
9	الإرهاب والعنف	247	9،77	السادسة	
10	أخرى تذكر				
	الإجمالي	2526	100		

عن طريق معطيات الجدول 4 يتضح الآتي:

1 - ينظر أفراد عينة البحث إلى أهم أحد مسببات ضعف المواطنة في العراق هي بالدرجة الأولى (تفشي الفساد)، وحصلت على أعلى تكرار وبنسبة تجاوزت ثلث العينة (34،34%)، إذ أن الفساد المستشري في مؤسسات الدولة وما يعلن عنه بكثافة، قد ولد شعوراً لدى المواطن العراقي (بالتهديم المنظم للبلد)⁽¹⁾، فضلاً عن وجود الية منتظمة للكشف عن الأموال المسروقة والأسماء التي ترتكب تلك الجرائم بحق الأموال العامة، ويرى المواطن العراقي بطء عملية المحاسبة والكشف بتفاصيل ملف الفساد بشكل تام.

2 - جاء الظاهرة الثانية التي تراها عينة البحث هي المحاصصة السياسية، والتي تعد إحدى المظاهر التي أضرت كثيراً بالمواطنة وعصف بالبلاد إلى

(1) هذا ما أشار له أحد أفراد عينة التحليل (أكاديمي).

**أن المواطنة لم تعد هي
المثل الأعلى لنزاهة وانتماء
المواطن على حساب الكتلة أو
المذهب أو المنطقة.**

التقسيم السياسي والوظيفي، مما حدى بالتقسيم المحاصصي والمناطقى والمذهبي أن يكون رسمياً، وهذا دليل على أن المواطنة لم تعد هي المثل الأعلى لنزاهة وانتماء المواطن على حساب الكتلة أو المذهب أو المنطقة.

3 - جاء مسبب قوى الاحتلال بالمرتبة الثالثة بتكرار قدره (363)، وبنسبة بلغت (37، 14%)، وهنا يرى أفراد عينة البحث أن قوى الاحتلال وأجنداته، قد سببت تلك الظاهرة في رسم السياسات الكبرى للبلد، مما عزز روح التقسيم والاعتمادية الكاذبة على قوى الاحتلال، فضلاً على أن قوى الاحتلال قد عمدت إلى زرع الشك الدائم بالقدرات الوطنية والكفاءات السياسية، لتضع للعراق مسيرة متعثرة من ركنها ضعف المواطنة في العراق.

4 - جاء تدخل دول الجوار بالمرتبة الرابعة كمسبب لظاهرة ضعف المواطنة، بسبب السياسات التي تعلبها داخل الأروقة السياسية، وضخ المال السياسي على الأحزاب والكتل المتنفة، مما أوجد تعاطفاً وتبعية سياسية ومعلوماتية، أرهقت البلد وقسمت إراداته بحسب أرادات دول الجوار.

5 - كان ضعف الخدمات قد جاء بالمرتبة الخامسة بتكرار قدره 287 وبنسبة مئوية بلغت (36، 11%)، فعلى الرغم من الخدمات عامل أساسي في إيجابية المواطن نحو الشأن العام، إلا أنه جاء بالمرتبة الخامسة، ليصح دليل أن العراقيين لم يروا عامل الخدمات، هو المهدم الأساس لطبيعة حياتهم السياسية بقدر ما ذكر سابقاً (الفساد، الاحتلال، المحاصصة السياسية، تدخل دول الجوار)، فهو يرى في ضعف المواطنة تلك المربعات التي أنهكت البلد وعبث باتجاهات أبنائه.

6 - جاء الإرهاب والعنف بالمرتبة السادسة كمسبب لحالة ضعف المواطنة في العراق، لما يعتري القوات الأمنية من اختراقات، ولما يعصف بحياة المواطن العراقي من أحداث يومية دامية، أرهقت كاهل ذاكرته الجمالية والوطنية، مما (ربما) أشعرته باليأس والقنوط من جدوى وطبيعة رد فعل القوات الأمنية، التي هي في طور النمو.

7 - احتلت وسائل الإعلام المرتبة السابعة من السلم القيمي للمسببات، ثم تردي الوعي والثقافة وتفشي حالة اللامبالية الوطنية، نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي، ومن ثم جاءت فقرة إهمال التاريخ والرمز الوطني، وكجزء من

جرعات التنشيط لحيوية المواطنة، فالرمز الوطني التاريخ من شأنه أن يدعم ذاكرة الجيل بشيء من القوة والتغني بالأمجاد، سواء أكانت الإسلامية منها أم المعاصرة، على مستوى رجال الدين والأدباء والشعراء والعلماء والمبدعين العراقيين.

جدول (5)

يبين اتجاهات العينة نحو أرساء المواطنة في الأمد القريب

ت	الاختيار	ت	%	المرتبة	الملاحظات
1	نعم	388	46,08	الثانية	
2	لا	454	53,91	الأولى	
3	أجمالي	842	100		

عن طريق جدول 5 يتبين الآتي:

1 - إن 388 من أفراد العينة والبالغة 842، يرون أن المواطنة ممكن أن ترسى وتترسخ في الأمد القريب، وبنسبة 46,08% ويرون هؤلاء أن الظروف والسلوك السياسي وتعديل مسار النقاط التي ذكرت في جدول 4، يمكن أن تترسخ وتنشط من جديد، باعتبار أن الجيل الحالي والمواطن يومياً يتعرض إلى عشرات الإخفاقات في جميع الجوانب، وبالأخص في الأداء السياسي والخدمي والسيادي للعراق، فضلاً عما يعترى العملية السياسية من إخفاقات ومن فسادات، تظهر لنا يوماً بعد آخر، وما يعمل وعمله الاحتلال من توريث الكثير من قادة الرأي في قضايا، ربما ستظهر بعد الانسحاب الأمريكي.

2 - أكثر من نصف العينة أجاب بـ (لا) وبتكرار قدره (454) وبنسبة مئوية بلغت (53,91%)، وهؤلاء يرون أن إرساء المواطنة في الوقت الحالي وفي الأمد القريب أمر في غاية الصعوبة في ظل تراكم الأزمات، وخضوع السياسيين إلى معتركات مختلفة من قبيل الفساد، وعدم الاعتبار للرأي العام والتشارك الاجتماعي، وبذلك ترى أن ذلك نتيجة طبيعية لأن الشعور بالمواطنة وترسيخها، يحتاج إلى خطاب وسلوك نظم وطنية، القادة السياسيون والمنظومات التربوية والثقافية غير مدركتان لذلك.

الجيل الحالي والمواطن يومياً يتعرض إلى عشرات الإخفاقات في جميع الجوانب، وبالأخص في الأداء السياسي والخدمي والسيادي للعراق.

جدول (6)

يبين مدى موافقة العينة على بعض الفقرات المتعلقة بالمواطنة

المرتبة	المجموع	إجابة العينة						الاختيار	ت
		لا		ربما		نعم			
		%	ت	%	ت	%	ت		
1	842	4,03	34	21,8	184	74,10	624	نفشي اللامبالاة	1
3	842	9,50	80	31,35	264	59,14	498	ضعف العطاء الوظيفي	2
2	842	7,24	61	23,99	202	68,76	579	إحباط الشباب	3
5	842	23,04	194	38,12	321	38,83	327	ضعف الولاء للتراث	4
3	842	10,57	89	30,28	255	59,14	498	طغيان المحلية	5
4	842	17,57	148	28,74	242	53,68	452	ضعف الرمز الوطني	6
								أخرى	7
	5052	11,99	606	29,05	1468	58,94	2978	الإجمالي	

من معطيات جدول 6 والمتعلقة بمدى الموافقة أو الرفض على بعض الاحتمالات، لمسببات أو عوامل تعميق ضعف المواطنة لدى عينة البحث نستخلص الآتي:

1 - جاء تفشي اللامبالاة في الأداء العام سواء أكان على مستوى العمل الوظيفي، أو ما يحصل من تداعيات ومن أزمات التي تعبر عنها المسؤولون أو السياسيون، وكان النابض الذي يحي وينعش العملية التنموية والسياسية والثقافة، قد أصابه الوهن واليأس والضعف نتيجة تلك اللامبالاة، التي تقترب من أن تكون كنظام تفكير أو سلوك يومي يطلقه الأفراد بإزاء اللاأبالية السياسية والقطاعية لباقي الملفات. وقد حصل هذا المؤشر على (624) تكرار وبنسبة موافقة بلغت (74,10%)، رفض هذا الاعتقاد على 34 تكرار أي بنسبة رفض بلغت (4,03%)، بينما كان جواب عدم الحسم أو الجواب التقديري لفقرة ربما قد بلغ ما نسبته (21,85%).

حصلت فقرة إحباط الشباب على المرتبة الثانية من السلم القيمي للفقرات بتصاعد تكرارات الموافقة، والتي حصلت على (579) وبنسبة مئوية بلغت (68,76%) وتناقصت بالرفض، إذ بلغت 61 وبنسبة مئوية بلغت (7,24%)، وبالطبع هذا المنحى قد ولد لدى الشباب دفقاً من التمرد النفسي نحو الشعور بعدم الرضا، وبالتالي على الحكومة بالنظر لعدم وضوح دورهم في عملية التغيير، بل وفي تحريكهم باتجاه رفع طاقات البلد الإنتاجية والعلمية والتنموية،

فنسب البطالة مرتفعة، وشح التعيينات قد أوجد منفذ للشعور بعدم جدوى التفاعل مع مجريات الفعل السياسي والمتغيرات، التي تلف العراق بالأزمات والنكسات التي كان الشباب ربما غير مباليين بما يحصل، وهذا ما ينظر اليه عن طريق اتجاههم لاستخدام وسائل الاتصال الرقمية في التعبير عن خلجاتهم الذاتية وليس الوطنية، مما كان الاقتراب من المعلبات الإعلامية أقرب وأسهل وافر حظاً من شؤون البلد ومجرياته اليومية، وهذا بالطبع سلوك وشعور خطير يودي بالمواطنة إلى الضعف والغموض

2 - من المؤشرات التي تصاعدت بالموافقة اعتبار أن ضعف العطاء الوظيفي كأحد الأركان الأساسية، قد جاء بالمرتبة الثالثة من حيث سلم ارتفاع الموافقة لضعف المواطنة وبتكرار قدره (498) وبنسبة مئوية بلغت (14، 59%)، بينما كان رفض هذا المؤشر من قبل العينة قد بلغ (80) من أصل 842، وهو أجمالي البحث الميداني، بينما من أجاب على ربما (اعتقاد الموافقة) ما نسبته (35، 31%).

وهذا مؤشر واضح لضعف الولاء الوطني عن طريق الضياعات اليومية التي تعتري الأداء الحكومي والمؤسسي على مستوى التعامل مع العناصر الآتية:

- أ - العمل بنظام الجودة
 - ب - الوقت المخصص للأداء
 - ت - احترام ساعات العمل الرسمية
 - ث - استخدام الصلاحيات الرسمية والقانونية
 - ج - المساواة الاجتماعية
 - ح - التخطيط الاستراتيجي
 - خ - دراسات الجدوى للمشاريع
 - د - هدر المال العام
 - ذ - تنفيذ تصريحات الوزراء التنفيذيين بالوقت والمواصفات لمشروعات البنى التحتية
 - ر - الإنتاج الوطني (الاكتفاء الذاتي) الصناعي، الزراعي، العلمي، العسكري السيادي . . . الخ
- كذلك كان طغيان المحلية جاء كمؤشر قد تساوى مع ضعف العطاء

الوظيفي، والذي حصل على نفس عدد التكرارات والقوة المئوية للإجابة الموجبة (نعم) (ينظر جدول وشكل 6)، والذي رأت فيه العينة أن المشهد بشكل عام يميل إلى الاعتماد المحلي، وأن دائرة الاعتمادات والانزلاقات يشوبها المحلية الوطنية، وليس هناك من انفتاح كبديل آخر عن إنقاذ الوضع العراقي، وكانت قوى الاحتلال قد هيمنت على المشهد الوافد (الدولي)، وغدت البديل للمشاركة الأولية (في حين أن المواطن)، يحتاج إلى أن تكون الدولة في أحضان العلاقات الدولية المتنوعة الدولية والعربية والإسلامية، وأن تشهد نشاطاً وحراراً خارجياً أكثر تفاعلاً وانسجاماً.

ضعف الرمز الوطني حصل كمؤشر على ضعف المواطنة والذي جاء بالمرتبة الرابعة، وقد حصل على 452 تكرار، وبنسبة بلغت 68،53% بينما كان الرفض قد حصل على تأييد ما نسبته (57،17%).

جدول (7)

مدى موافقة المبحوثين على بعض الأنشطة التي ترسخ المواطنة

ت	الاختيار	إجابة العينة			
		لا		نعم	
		ت	%	ت	%
1	التوجه بإعلام وطني	36	4،27%	806	95،72%
2	تغيير خارطة العملية السياسية	200	23،75%	642	76،24%
3	تقوية القوات المسلحة	140	16،62%	702	83،37%
4	تغيير سلوك السياسيين	105	12،47%	737	87،52%
5	خروج قوات الاحتلال	128	15،20%	714	84،79%
6	تغيير المناهج التربوية	355	42،16%	487	57،83%
7	الشروع بالتنمية والخدمات	72	8،55%	770	91،44%
8	المصالحة الحقيقية	111	13،18%	731	86،81%
9	الاهتمام بالتاريخ	178	21،14%	664	78،85%
10	المساواة الاجتماعية	70	8،31%	772	91،68%
	الإجمالي	1395	16،56%	7025	83،43%

معطيات الجدول 7 تبين مدى رأي العينة حول عوامل ترسيخ المواطنة على وفق الآتي:

1 - كان (التوجه بإعلام وطني) قد حصل على أكبر نسبة من نسب الموافقة،

**أن وسائل الإعلام تؤدي حراكاً
فوضوياً نحو بناء منظومة
المواطنة بأفق غير محسوب.**

فقد حصل على عدد تكرارات بلغ (806) من أصل العدد الكلي للعيينة البالغ (842)، وبنسبة بلغت (72، 95%)، وهذا دليل على أن وسائل الإعلام تؤدي حراكاً فوضوياً نحو بناء منظومة المواطنة بأفق غير محسوب، وترى العينة أن

مسؤولية وسائل الإعلام ليس عليها فقط أن تنقل وتحلل ما يجري في الساحة السياسية والأمنية والثقافية بقدر ما عليها من أن تؤدي دوراً رائداً وجديداً في أرساء قيم المواطنة، وأن تنجز بالحملات أو بالاتفاقات منظومة علمية للمواطنة والتغني بها، وجعلها الملف الأبهى والهدف الأسمى لكل وسيلة.

1 - جاء محور المساواة الاجتماعية بالمرتبة الثانية، وبنسبة أيضاً عالية، وقد بلغت ما نسبته (68، 91%)، إذ يرى من وافق على المؤشر أن المساواة الاجتماعية تحمل شعوراً بالقوة نحو المواطنة، وأن العدالة الاجتماعية والمساواة والتسامح الاجتماعي، من شأنه أن يبني هيكل مثالي وحاضنة للتقبل الاجتماعي، وبالتالي الارتفاع بالمواطنة والانتماء، ما دام الجميع في تساوي في الثروات والفرص والقانون.

2 - جاءت فقرة الشروع بالتنمية والخدمات بالمرتبة الثالثة، كأحد مساند ترسيخ المواطنة وبتكرار قدره 772 وبنسبة مئوية بلغت (44، 91%)، باعتبار أن تنعم المواطن بالخدمات يعطي له قوة ومنعه في الشعور بتأثير السلطة، وبأنها ترعى مصالحه وتحترم مقدرات حياته اليومية.

3 - (كان تغيير سلوك السياسيين) قد حصل على المرتبة الرابعة من سلم الموافقة من قبل العينة، وبتكرار قدره (737) وبنسبة موافقة بلغت (52، 87%)، وهذا مؤشر على أن السلوك السياسي ومن قبيل:

● التصريحات

● عدم الاتفاقات

● الارتباط بقوى الاحتلال

● الأجندات الخارجية . . . مصالح دول الجوار

● المصلحة الشخصية والحزبية

● التناقض

● التأجيل للقرارات

**العدالة الاجتماعية والمساواة
والتسامح الاجتماعي، من
شأنه أن يبني هيكل مثالي
وحاضنة للتقبل الاجتماعي،
وبالتالي الارتفاع بالمواطنة
والانتماء.**

- ضخ الأمل لدى الرأي العام والتنصل من إنجازهِ
- الخفوت السيادي في التعامل مع الأزمات التميز في حراك الشارع
- التخبط
- التكرار في الإنجاز والمشكلات
- غياب الشفافية

4 - المصالحة الحقيقية، حصلت على المرتبة الخامسة من سلم الموافقة بتكرار قدره 731، ونسبة بلغت 81،86%، ومن ثم بالمرتبة السادسة جاء مؤشر خروج قوات الاحتلال، والذي ترى فيع العينة أنه يكبل شعور المواطن بالإحساس بالسيادة، وفقدان الأمل من التبعية الاقتصادية والعسكرية، التي أبتلي بها العراق في ظل الاحتلال.

5 - جاء بناء القوات المسلحة بالمرتبة السابعة من حيث عوامل ترسخ المواطنة، فترى العينة الموافقة على أن بناء القوات المسلحة سيدعم الشعور بالمواطنة، عن طريق بناء منظومة جيش قوية تساعد على حماية العراق من الخطر الخارجي والداخلي، وقد حصل هذا المؤشر على ما نسبته (37،83%).

أن بناء القوات المسلحة سيدعم الشعور بالمواطنة، عن طريق بناء منظومة جيش قوية تساعد على حماية العراق من الخطر الخارجي والداخلي.

6 - بينما جاء الاهتمام بالتاريخ بالمرتبة الثامنة، وتغيير خارطة العمل السياسي بالتاسعة ولكل منهما على التوالي التكرارات والنسب الآتية (664) ونسبة 85،78%، و(642) ونسبة (24،78%).

7 - وجاء بالمرتبة الأخيرة والعاشره مؤشر تغيير المناهج التربوية بتكرار قدره (487)، ونسبة بلغت (83،57%)، مما يعني أن للمناهج الدراسية تأثير، ولكن ربما بطيء أو قليل في ترسيخ المواطنة، وبحسب إجابات الدراسة الميدانية التي طالت مناطق مدينة بغداد.

وقد كان أجمالي الموافقة على فقرات الجدول 7، والتي تحمل مؤشرات تنشيط المواطنة بحسب رأي العينة، فقد كانت تكرارات الموافقة بلغت (7025) ونسبة بلغت (83،43%)، في حين بلغت مجمل تكرارات الرفض (1395) ونسبة بلغت (16،56%).

الاستنتاجات

أن هناك ارتفاعاً بشعور العراقيين نحو ضعف المواطنة، على وفق ما يجري من عوامل منها الفساد، وضعف السلطة المركزية، وتفشي الاتكالية واللامبالاة.

1 - إن المواطنة شعور فطري ومكتسب تنعكس على ترسيخه عدة معطيات، وعوامل منها طبيعة الحياة السياسية وشكل النظام السائد وسلوكه في المساواة الاجتماعية.

2 - المواطنة بناء تراكمي يتطلب التركيز عليه في الآفاق التربوية والشبابية وخاصة بعد المراحل الانتقالية إلى الديمقراطية.

3 - عن طريق الدراسة الميدانية، نستنتج أن هناك ارتفاعاً بشعور العراقيين نحو ضعف المواطنة، على وفق ما يجري من عوامل منها الفساد، وضعف السلطة المركزية، وتفشي الاتكالية واللامبالاة.

4 - أتضح من التحليل أن مفهوم السيادة الوطنية أعلى شعور تتطلع إليه العينة لترسخ المواطنة، ثم الالتزام بالنظام والقوانين والحفاظ على المال العام

5 - أن ضعف المواطنة أسبابه الأساسية تتراوح بين القادة السياسيين والأحزاب المتنفذة وتراكم المشكلات وضعف مركزية الدولة.

6 - كان تفشي الفساد والمحاصصة السياسية وقوى الاحتلال وانتهاكاتها، والتدخل الإقليمي ودول الجوار أبرز مسببات ضعف المواطنة في العراق . . . بحسب رأي العينة.

7 - الاتجاه السائد لدى العراقيين صعوبة بناء منظومة المواطنة في ظل عدم تغيير حقيقي في السلوك السياسي وحل الأزمات المتفاقمة.

8 - كان تفشي اللامبالاة بما يحصل وبرودة ردود الأفعال، التي تطلق من قبل المسؤولين حول قضايا مصيرية من أبرز مؤشرات ضعف المواطنة (كما ورد من ذكر العينة) رد فعل الحكومة حول ميناء مبارك،

ملفات الفساد، الوزارات الأمنية، العقود الوهمية، خروج الاحتلال، بناء استراتيجية للتنمية . . . الخ

9 - كان رأي العينة بناء منظومة إعلامية جديدة تتبنى بناء وترسيخ المواطنة، ومن ثم تحقيق المساواة الاجتماعية والشروع بالتنمية والخدمات والتغيير الجذري لسلوك السياسيين والكتل بإزاء ما يجري في العراق.

تفشي الفساد والمحاصصة السياسية وقوى الاحتلال وانتهاكاتها، والتدخل الإقليمي ودول الجوار أبرز مسببات ضعف المواطنة في العراق.

التوصيات

1 - إعادة النظر بالخطاب الإعلامي وعلى وسائل الأعلام، أن تتبنى خطاباً يرسخ ويدعم المواطنة والانتماء، عبر منظومة برامج تأتي عن طريق دراسات مسحية ونفسية وسياسية يقوم بها خبراء في هذا المجال.

2 - يمكن العمل بأسلوب الحملات قصيرة وطويلة الأمد، لترسيخ المواطنة وإعادة الشعور بالانتماء والاهتمام للشؤون العامة وبالأخص لطلبة المدارس والجامعات.

3 - إقامة المؤتمرات والندوات والمحاضرات حول هذا الموضوع بالتنسيق مع المختصين، ويمكن إسهام كبار الشخصيات السياسية والدينية والثقافية، ليعجل بالتأثير ويسرعه.

4 - الإنجازات الفعلية كفيلة بإعادة هيكلة منظومة المواطنة، وبالأخص ما يتعلق منها بالخدمات والمساواة الاجتماعية وتهيئة فرص العمل للجميع.

5 - الاستناد إلى منظومة الموروث الديني والحضاري والتغني برموزه، والتي أغلب ما يحتاجه الجيل الجديد الذي ضاع في وسط تواتر الضخ الإعلامي والاتصالي الرقمي، والخشية من ضياع الهوية الوطنية والقيمية التي تجرفها رسائل وسائل الأعلام الوافد.

6 - إقامة مؤتمرات خاصة بهذا المنحى وتأليف الكتب والمنشورات والبوسترات، التي تحمل وترسخ المواطنة عن طريق برنامج متكامل للضخ الإعلامي.

7 - على قادة الرأي الاجتماعي والسياسي أن يأخذوا دورهم في هذا المجال، وأن يضعوا (العراق دولة منكوبة - إذا صح التعبير - على مستوى الشعور بالمواطنة) بأفقها العام والمتكامل.

8 - استثمار الطاقات الإعلامية وقوى وسائل الأعلام الوطنية في بناء برنامج وطني لتأكيد وتغذية الذات الثقافية والإسلامية.

9 - استثمار البنية التربوية كوادِر وإدارات في ترسيخ برنامج وطني لترسيخ المواطنة.